

اللائحة المنظمة لصناديق الطلبة بالجامعات
الصادرة بقرار مجلس شؤون الجامعات رقم (١٤٤٤/١٣) المتخذ
في اجتماعه (الثالث عشر) المعقود بتاريخ ١٤٤٤/٥/٢٥ هـ



المستند التنظامي للائحة:

- الفقرة (السادسة) من المادة (الخامسة عشرة) من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٨١) وتاريخ ٢٤/٣/١٤١٤هـ، التي تقضي بأن من اختصاصات مجلس التعليم العالي

(مجلس شؤون الجامعات) إصدار اللوائح المشتركة للجامعات.

- الفقرة (النinth) من المادة (السابعة) من نظام الجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٧) وتاريخ ٢/٣/١٤٤١هـ، التي تقضي بأن

من اختصاصات مجلس شؤون الجامعات "إقرار اللائحة المنظمة لصناديق الطلبة في الجامعات".

galbraheem



اللائحة المنظمة لصناديق الطلبة بالجامعات

الفصل الأول: التعريفات

المادة الأولى:

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أياً ما وردت في هذه اللائحة - المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك:

النظام: نظام التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٨١) وتاريخ ١٤٦٤هـ، أو نظام الجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٧) وتاريخ

١٤٤١/٣/٢ بحسب النظام المعمول به في الجامعة.

الصندوق: صندوق الطلبة في الجامعة.

مجلس الإدارة: مجلس إدارة الصندوق.

القرض: مبلغ مالي يصرف للطالب ويتم استرداده وفقاً لأحكام هذه اللائحة.

الإعانة: مبلغ مالي يمنح للطالب وفقاً لأحكام هذه اللائحة ولا يتم استرداده.

المادة الثانية:

للجامعة إنشاء الصندوق لدعم وخدمة الطلبة بالجامعة، ويكون له استقلال مالي

وإداري وفق أحكام هذه اللائحة، وللصندوق إنشاء صناديق فرعية في فروع الجامعة.

ويرتبط الصندوق إدارياً برئيس الجامعة، ويكون مقره في المركز الرئيسي للجامعة.

المادة الثالثة:

يهدف الصندوق إلى تقديم الدعم والخدمات للطلبة المنتظمين، ومنها على وجه

الخصوص: ١. تقديم الإعانات والقرض للطلاب.



إقامة مشروعات استثمارية فاعلة للطلبة أو المشاركة فيها كالمقاصف وأعمال الطباعة والنسخ والتصوير وتأمين الأدوات المكتبية والعلمية وما يماثلها من مشروعات.

٢. دعم الأنشطة الطلابية وتقديم الجوائز للمشاركين فيها.

٣. تجفيف أموال الصندوق واستثمار الفائض منه بما يحقق أهداف الصندوق ويضمن الاستدامة المالية.

الفصل الثالث: إدارة الصندوق

المادة الرابعة:

يتولى حوكمة وإدارة وتصريف شؤون الصندوق مجلس إدارة يشكل بقرار من مجلس الجامعة، وذلك على النحو التالي:

١. عميد شؤون الطلاب - رئيساً.

٢. أحد وكلاء عميد شؤون الطلاب - نائباً للرئيس.

٣. المدير التنفيذي لصندوق الطلبة - عضواً وأميناً.

٤. ثلاثة من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة من ذوي الاهتمام - أعضاء.

٥. ثلاثة من الطلبة ذوي الكفاءة والنشاط - أعضاء وفق الضوابط التي يقرها مجلس الجامعة لاختيار الطلبةأعضاء في المجالس.

٦. أحد المتخصصين في الرقابة المالية أو المراجعة من الجامعة - عضواً.

ويكون تعيين الأعضاء في الفقرات (٤-٥-٦) بترشيح من رئيس الجامعة،

ولدة سنتين قابلة للتجديد ملحة واحدة مع مراعاة التناوب عند الترشيح بين الكلمات كلما أمكن ذلك.

المادة الخامسة:

يختص مجلس الإدارة باقتراح السياسات العامة والإشراف على النواحي الفنية والإدارية

والمالية للصندوق واتخاذ القرارات الالزامية لتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها وله على

الأخص:

١. مناقشة مشروع الميزانية التقديرية للصندوق وأية تعديلات عليها تمهدأ

لإقرارها من مجلس الجامعة.



دراسة سهل زيادة موارد الصندوق داخل الجامعة وخارجها والتوصية بذلك لرئيس الجامعة.

إعداد السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية والاستثمارية للصندوق

لاعتمادها من مجلس الجامعة بتوصية من رئيس الجامعة.

التوصية بقبول المنح والوصايا والهبات والتبرعات التي يقدم للصندوق وفقاً للأنظمة والتعليمات والرفع بها إلى مجلس الجامعة

اللائحة لمجلس الجامعة بتعيين مراجع الحسابات الخارجي، ولمجلس الجامعة

تكليف مراجعة الحسابات الخارجي للجامعة بمراجعة حسابات الصندوق

مناقشة الحساب الختامي للصندوق بعد مراجعته من قبل مراجع الحسابات

الخارجي تمهيداً لاعتماده من مجلس الجامعة.

مناقشة التقرير السنوي للصندوق بعد مراجعته من قبل مراجع الحسابات

الخارجي تمهيداً لاعتماده من مجلس الجامعة.

التأكد من تنفيذ الأعمال المتعلقة بالصندوق طبقاً للائحة وميزانيته المعتمدة.

اللائحة والمواقف على التعاقد مع موظفي ومتاعني الصندوق والرفع بذلك

لرئيس الجامعة للاعتماد.

افتراض الأجور والبدلات والمكافآت وأي ميزات أخرى للعاملين بالصندوق وفقاً

للأنظمة واللوائح الوظيفية والمالية المعمول بها في الجامعة ، والرفع بذلك لمجلس

الجامعة لإقرار ما يراه شئانها.

وضع تقارير دورية لرئيس الجامعة توضح نشاط الصندوق وأعماله ووضعه

المالي ، كما يرفع تقريراً شاملًا لمجلس الجامعة في نهاية كل سنة مالية عن

أعماله خلال العام.

مناقشة الموضوعات ذات الاختصاص التي يحيلها إليه رئيس الجامعة أو

يقتربها رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضائه.



مجلس شؤون الجامعات

المادة السادسة:

١. يجتمع مجلس الإدارة بناءً على دعوة من رئيسه مرّة كل شهر على الأقل، أو بناء على طلب ثلث أعضائه على الأقل، ويشرط لصحة الاجتماع حضور أغلبية الأعضاء بمن فيهم رئيس المجلس أو من ينوبه، وتتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجع الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع وعلى العضو المعارض تبجيل اعتراضه وأسباب الاعتراض ضمن محضر الاجتماع المجلس، وتعرض محاضر مجلس الإدارة على رئيس الجامعة لإقرارها والمصادقة عليها، وتعتبر قرارات مجلس الإدارة نافذة ما لم يرد عليها اعتراض من رئيس الجامعة خلال (خمسة عشر) يوماً من تاريخ وصولها إليه وإذا اعترض عليها أعادها إلى مجلس الإدارة مشفوعاً بوجهة نظره ليراقبها من جديد فإذا بقي المجلس على رأيه يحال القرار المعترض عليه إلى مجلس الجامعة للبت فيه في أول جلسه عادلة أو استثنائية، ولمجلس الجامعة اعتماد القرار أو تعديله أو الغاؤه وقراره في ذلك النهائي.

٢. رئيس مجلس الإدارة أن يدعو لحضور اجتماعات المجلس من غير الاستعانت به دون أن يكون لهم حق التصويت.

٣. تثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر يوقعها رئيس المجلس والأعضاء الحاضرون، ويبلغ مجلس الإدارة هذه القرارات إلى الجهات المعنية بها بالطريقة المناسبة.

٤. لا يجوز للعضو الامتناع عن التصويت عند حضوره، أو تفويض عضو آخر بالتصويت عنه عند غيابه.

المادة السابعة:

يصرف بدل حضور جلسات رئيس مجلس الإدارة والأعضاء قدرها (٥٠٠) خمسين ريال للاجتماع على ألا يتجاوز ما يتقاضاه كل منهم عن (١٠٠٠) عشرة آلاف ريال في السنة المالية.

المادة الثامنة:

يعين إدارة الصندوق مدير تنفيذي - بترشيح من رئيس مجلس الإدارة وموافقة مجلس الإدارة - على أن يكون من السعيوديين المؤهلين هن ذوي الخبرة في الشؤون المالية ويكون مسؤولاً أمام مجلس الإدارة عن تطبيق سياسة الصندوق وبنطبيق لوائحه وإدارته.



وتصريف شؤونه وافتظام العمل به والمحافظة على أمواله وممتلكاته وله على الأخص ما يلي:

١. تطبيق قرارات مجلس الإدارة في ضوء أحكام هذه اللائحة.

٢. الإشراف على موظفي الصندوق وإدارته طبقاً للصلاحيات المخولة له.

٣. الإشراف على إعداد الميزانية التقديرية والقوائم المالية وتقديمها لمجلس الإدارة في مواعيدها.

٤. إعداد مشروع السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية ورفعها إلى مجلس الإدارة.

٥. إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع الاستثماري تمهيداً لاقرارها من مجلس الإدارة.

٦. متابعة تسديد القروض والرفع لمجلس الإدارة بالتأخر عن التسديد ومقترحات التحسين المناسبة.

٧. الاحتفاظ بجميع الأوراق ذات القيمة ويسلم منها للمختص ما تقتضيه حاجة العمل.

٨. الإشراف على أعمال جرد العهد والموجودات والسلف.

٩. القيام بما يكلفه به مجلس الإدارة من أعمال في حدود اختصاصه.

الفصل الرابع: ميزانية الصندوق

المادة التاسعة:

يكون للصندوق ميزانية مبنية تتضمن إيراداته ومصروفاته وتكون السنة المالية للصندوق هي السنة المالية للجامعة.

المادة العاشرة:

١. يعد الصندوق ميزانية التقديرية مشتملة على إيراداته حسب مواردها ومصروفاته المتوقعة وفق بنودها ويقدمها المدير التنفيذي إلى مجلس الإدارة قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل لمناقشتها تمهيداً لاقرارها من مجلس

الجامعة

٢ من ١٣

في حالة عدم اعتماد الميزانية التقديرية حتى بداية السنة المالية الجديدة، فيتم العمل بميزانية السنة السابقة على أن يتم اعتمادها خلال ثلاثة أشهر من بداية السنة، فإذا انقضت هذه المدة قبل اعتمادها فيستمر الصرف من ميزانية السنة المالية السابقة على ما يتعلق بحقوق الغير فقط.

المادة الحادية عشرة:

يجوز إجراء مناقلات بين بنود الصرف أثناء السنة المالية، كما يجوز زيادة إجمالي تقدير المصروفات سواء كانت باستحداث مصروفات جديدة لم تكن مدرجة في الميزانية التقديرية، أو بزيادة اعتمادات قائمة باقتراح من المدير التنفيذي، وتوصية مجلس الإدارة، واعتماد مجلس الجامعة.

المادة الثانية عشرة:

- تكون موارد الصندوق المالية فيما يلي:
١. ما يستقطع من المكافآت الشهرية لطلبة الجامعة، بواقع عشرة ريالات من كل طالب لا تقل مكافأته الشهرية عن (٨٥٠) ريال، وبواقع خمسة ريالات من كل طالب تقل مكافأته عن ذلك.
 ٢. العائد من المشروعات الاستثمارية التي يقيمه الصندوق أو يشارك فيها.
 ٣. الدعم الذي تقدمه الجامعة للصندوق.

البراعات والهبات والمنح والوصايا.

الدعم الذي تقدمه الجهات والمؤسسات الحكومية.

المادة الثالثة عشرة:

- تشتمل أوجه الصرف من الصندوق على ما يلي:
١. الإعاقات والقروض المقيدة للطلبة.
 ٢. المبالغ المخصصة لدعم البرامج والأنشطة الطلابية والشرفين عليها واللجان المشكّلة لها، بما في ذلك جوائز المشاركين والمتفوقين في هذه الأنشطة.
 ٣. المصروفات الإدارية والتغفيلية الازمة لتسهيل أعمال الصندوق.





د. إقامة المشروعات الاستثمارية أو المشاركة فيها . يراعى فيما سبق التيسير بين الجهات والإدارات المختلفة في الجامعة لعدم الأزدواجية في الصرف على ذات المهمة.

الفصل الخامس: التحصيل والصرف

المادة الرابعة عشرة:

يُفتح للصندوق بموافقة رئيس الجامعة حساباً مستقلاً له أو أكثر في البنوك والمؤسسات المالية المرخص لها بالعمل في المملكة وتودع فيها إيراداتها ويصرف من الحساب بح韶
بنكية أو شيكات موقعة من رئيس يعتمد رئيس الجامعة ، ويتولى المدير التنفيذي
الإشراف على الحسابات البنكية للصندوق.

المادة الخامسة عشرة:

يجب أن يكون الصرف في حفود اعتمادات المهرانية القديرية المعتمدة للصندوق، وبعد
إجازتها من المراقب المالي للصندوق واعتماد المدير التنفيذي.

المادة السادسة عشرة:

لا يجوز صرف أي مبلغ من أموال الصندوق إلا بموجب المستندات الأصلية بها فيها
الإلكترونية، وفي حال الصرف بموجب صور المستندات، أو بموجب بدل فاقد، فيتم
ذلك وفقاً للقرارات والتعليمات السارية بالمملكة.

المادة السابعة عشرة:

يجوز تخصيص سلفة مستديمة يحدد مبلغها مجلس الإدارة تستخدم للمصروفات التشغيلية العاجلة الازمة لتسهيل أعمال الصندوق التي لا تزيد قيمتها على خمسة آلاف

ريال، وفقاً للضوابط التالية:

1. يتم الصرف باعتماد المدير التنفيذي أو من يقوم مقامه.
2. عدم جواز تجزئة المصروف على غرض محدد بذاته بقصد صرفه من السلفة.

3. يراجع المصروف من السلفة من قبل مجلس الإدارة كل ستة أشهر ليتم تعديله



مبلغها تليكون في حدود متوسط المصروف لهذه المدة.
يتم اعتماد المصروف بمباقة رئيس مجلس الادارة أو من يقوم مقامه وكلما
قاربت على النهاية ويجب أن تقبل في نهاية السنة المالية وتوريد المتبقى منها
لحساب الصندوق.

٥. يقوم المدير التنفيذي كل ثلاثة أشهر على الأقل بجدد السلفة ومتابقة ذلك بما
هو مقيد بالسجلات.

المادة الثامنة عشرة:

يكون الصرف من الصندوق في حال القروض والإعانت وفقاً للضوابط التالية:

١. أن يقدم طلب القرض أو الإعانت على النموذج المعه لذلك.
٢. تدرس حالة الطالب وينسق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة في الجامعة.
٣. تعرض الطلبات على مجلس الادارة للبت فيها وتحديد مبلغ الإعانت أو مبلغ

القرض ومدة سداده.
يجوز لرئيس مجلس الادارة في الحالات العاجلة صرف مبلغ لا يتجاوز (٢٠٠٠)
الف ريال في حال الإعانت و (٢٠٠٠) ألفي ريال في حال القرض على أن يعرض
الأمر على مجلس الادارة في أول جلسة للعلم والاحاطة.

٤. يتم تسديد القرض في الموعد المقرر وذلك بخصمه مكافأة الطالب
الشهري، على ألا يتجاوز ما يخص شهرياً (٢٥٪) من المكافأة الشهرية وذلك
ما لم يقرر مجلس الادارة خلاف ذلك.

٥. عدم إخلاء طرف الطالب المقترض من الجامعة حتى يتم التأكد من سداده
لكامل القرض.
يجوز بمباقة مجلس الادارة بناء على توصية رئيس مجلس الادارة إعفاء الطالب
من سداد باقي القرض في الحالات الضرورية التي يقدرها مجلس الادارة.

٦. يسقط القرض أو ما تبقى منه في حال وفاة الطالب.

المادة التاسعة عشرة:

يكون الصرف من الصندوق لدعم الأنشطة الطلابية، وتقديم الجوائز للمشاركين
والمتفوقين فيها وفقاً للضوابط التالية:

٧. يقدم المسئول عن النشاط بطلب إلى رئيس مجلس الادارة مشفوعاً بما يلي:

١. الأنشطة التفصيلية ووقت تفيذها.
٢. الميزانية التقديرية لتنفيذها مع ايضاح مبلغ التمويل من ميزانية الجامعة إن وجد والدعم المطلوب من الصندوق.

٣. التأكد من توفر المبلغ في ميزانية الصندوق تميداً لعرضه على مجلس الإدارة للبت فيه.
٤. يصرف المبلغ للمسؤول عن النشاط سلفة مؤقتة بعد موافقة مجلس الإدارة معأخذ الضمانات اللازمة لسدادها، أو استقطاعها من راتبه ومستحقاته، بعد موافقة رئيس الجامعة بناء على توصية من مجلس الإدارة.
٥. يقدم المسؤول عن النشاط المستدات المؤيدة للصرف وما يؤكد توريد ما قد يتبقى من السلفة لحساب الصندوق للمدير التنفيذي وتتفق خلاص خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الغرض الذي صرفت من أجله.
٦. عدم إخلاء طرف المسؤول عن النشاط من الجامعة حتى يتم التأكد من سداده لكامل السلفة.

يجوز لرئيس مجلس إدارة الصندوق في حال الاستعجال وتنبيهه للحالة، صرف جزء من الدعم المطلوب قبل العرض على مجلس الإدارة على أن يعرض على المجلس في جلسته التالية لأخذ موافقته على ذلك على ألا يتجاوز المبلغ (٢٠٪) من قيمة الدعم المطلوب، وتحدد القواعد التنفيذية الضوابط والإجراءات لذلك.

١. لا يؤثر على أوجه الصرف الأخرى للصندوق الواردة في المادة (الثالثة عشرة) من هذه اللائحة.
٢. وجود دوامة اقتصادية للمشروع مقدرة من مجلس إدارة ومعتمدة من رئيس الجامعة.
٣. أن يكون الصرف على الاستثمار من حساب الفائض المتراكם للصندوق.

الفصل السادس: تأمين المشتريات وتنفيذ الأعمال

يطبق على عمليات تأمين المشتريات والتوكيل بالأعمال للصندوق ومشروعاته القواعد والإجراءات التي تطبق في الجامعة وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في

اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات.

المادة الحادية عشرة:

يطبق على عمليات تأمين المشتريات والتوكيل بالأعمال للصندوق ومشروعاته القواعد والإجراءات التي تطبق في الجامعة وفقاً للصلاحيات المنصوص عليها في

اللائحة المنظمة للشؤون المالية في الجامعات.

الفصل السابع: الحسابات

المادة الثانية والعشرون:

يكون للصندوق نظام محاسبي مناسب يتنقق مع الأنظمة واللوائح المعمول بها في الجامعة، والسياسات والإجراءات المالية والمحاسبية المعتمدة للصندوق.

المادة الثالثة والعشرون:

تطبق على مستودعات الصندوق الأحكام والقواعد والإجراءات المطبقة في

المادة الرابعة والعشرون:

يطبق على مستدفات الصندوق وسجلاته ودفاتره ووثائقه قواعد الحفظ المطبقة في

المادة الخامسة والعشرون:

يقوم مراجع الحسابات الخارجي بمراجعة حسابات الصندوق وقوائمه المالية، وإبداء الرأي المهني عليها ورفعها إلى مجلس الإدارة لمناقشتها تمهدًا لرفعها إلى مجلس

المادة السادسة والعشرون:

يحول فائض إيرادات الصندوق عن مصروفاته في نهاية السنة المالية إلى حساب يسمى حساب الفائض المتراكم للصندوق، ويصرف من هذا الحساب بقرار من مجلس الجامعة وفق أوجه الصرف المحددة في هذه اللائحة.

الفصل الثامن: الأحكام العامة

المادة السابعة والعشرون:

يعد الصندوق حساباته الختامية وقوائمه المالية ويرفعها مجلس الإدارة مرفقاً بها تقرير مراجع الحسابات الخارجي في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية، فمهيداً لاعتمادها من مجلس الجامعة.

المادة الثامنة والعشرون:

كل ما لم يرد به نص خاص في هذه اللائحة يطبق بشأنه الأنظمة واللوائح المعروفة بها في الجامعة.

المادة التاسعة والعشرون:

يصدر مجلس الجامعة القواعد التنفيذية لهذه اللائحة.

المادة الثلاثون:

تسري أحكام هذه اللائحة على الجامعات التي تطبق نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٨١) وتاريخ ١٤١٤/٦/٤٩ هـ والجامعات التي تطبق نظام الجامعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٧٣) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢ هـ بحسب النظم المعمول به في الجامعة.

المادة العادية والثلاثون:

لمجلس شؤون الجامعات حق تفسير هذه اللائحة.

المادة الثانية والثلاثون:

تحل هذه اللائحة - بالنسبة للجامعات - محل اللائحة المنظمة لصناديق الطلبة بالمؤسسات التعليمية الصيادرة بقرار مجلس التعليم العالي رقم (١٢٧) وتاريخ ١٤٢٣/١١/٢ هـ، ويعمل بها من بداية السنة المالية التالية لتاريخ إقرارها من مجلس شؤون الجامعات، ويلغى كل ما يتعارض معها من أحكام.

